



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

المجلس

الدورة الخامسة والستون بعد المائة

روما، 24 - 28 أبريل/نيسان 2017

تقرير الدورة الخامسة والستين بعد المائة للجنة المالية
(روما، 7-8 فبراير/شباط 2017)

الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة خلال دورتها الخامسة والستين بعد المائة في عدد من المسائل المتصلة بالشؤون المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2017.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2017.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: +3906 5705 3719



ms580

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

جدول المحتويات

الصفحات

3	مقدمة
4	المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي
4	ضميمة إلى خطة البرنامج للإدارة (2017-2019) – استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة
6	تحديث بشأن سياسة مكافحة التديس والفساد
8	مسائل أخرى
8	تاريخ ومكان انعقاد الدورة السادسة والستين بعد المائة

مقدمة

- 1 قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الخامسة والستين بعد المائة.
- 2 وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد Khalid Mehboob، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيد Carlos Alberto Amaral (أنغولا)
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا)
 - السيد Antonio Otávio Sá Ricarte (البرازيل)
 - السيد Xie Jianmin (الصين)
 - السيد خالد محمد الطويل (مصر)
 - السيد Mateo Nsogo Nguere Micue (غينيا الاستوائية)؛
 - السيدة Hannah Laubenthal (ألمانيا)؛
 - السيد Benito Santiago Jiménez Sauma (المكسيك)
 - السيد Lupino jr. Lazaro (الغلبين)
 - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
 - السيدة عبلة ملك عثمان ملك (السودان)
 - السيد Thomas M. Duffy (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3 وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
- السيدة Kristina Gill (أستراليا) عُيِّنت لتحل محل السيدة Cathrine Stephenson في هذه الدورة؛
 - السيدة Larissa Maria Lima Costa (البرازيل) عُيِّنت لتحل محل السيد Antonio Otávio Sá Ricarte في جزء من هذه الدورة؛
 - السيد Xie Jianmin (الصين) عُيِّن ليحل محل السيد Niu Dun في هذه الدورة؛
 - السيد Mateo Nsogo Nguere Micue (غينيا الاستوائية) عُيِّن ليحل محل السيد Crisantos Obama Ondo بوصفه ممثل غينيا الاستوائية للمدة المتبقية من فترة عضويتها؛
 - السيدة Hannah Laubenthal (ألمانيا) عُيِّنت لتحل محل السيد Heiner Thofern في هذه الدورة.
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنت لتحل محل السيد Thomas M. Duffy في جزء من هذه الدورة.

4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:
<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>

5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الخامسة والستين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من:

- كولومبيا
- قبرص
- الدانمرك
- الجمهورية الدومينيكية
- الاتحاد الأوروبي
- إيطاليا
- اليابان
- جمهورية مالطا
- رومانيا
- إسبانيا
- المملكة المتحدة

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

ضميمة إلى خطة البرنامج للإدارة (2017-2019) - استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

6- نظرت اللجنة في الوثيقة المعنونة "ضميمة إلى خطة البرنامج للإدارة (2017-2019) - استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة"، والتي تضمنت: (1) مقترحات متعلقة بأربع مبادرات مؤسسية حاسمة لعام 2017 تعطي الأولوية لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، ومبادرة الامتياز في إدارة التكاليف، والتقييم، والاستعداد؛ (2) تعديلات على سقف التمويل بالسلف في آلية تمويل الخدمات المؤسسية.

7- ولاحظت اللجنة أن الاستخدام المقترح لمبلغ 13.5 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة سيتمخض عن رصد ختامي متوقع في نهاية عام 2017 قدره 166.8 مليون دولار أمريكي، وهو يظل أعلى بكثير من المستوى المستهدف المتفق عليه مع المجلس التنفيذي.

8- رحبت اللجنة بتوفير تفصيل إضافي عن استثمارات خارطة الطريق المتكاملة خلال الدورة وهو تفصيل لم يكن مدرجاً في الوثيقة المقدمة إلى لجنة المالية. ولاحظت اللجنة، عند استعراضها للمعلومات المتعلقة بميزانية خارطة الطريق

المتكاملة، مجموع الاستثمارات المقدرة لعام 2017 والبالغ 45.36 مليون دولار أمريكي، والميزانية الإضافية (متطلبات التمويل) البالغة 30.4 مليون دولار أمريكي. وأُبلغت اللجنة بأن الجزء الأكبر من الإنفاق المرتبط بخارطة الطريق المتكاملة كان متوقعا لعام 2017 والرابع الأول من عام 2018 وأنه يجري إعداد معلومات عن "التكاليف حتى الإنجاز" لعرضها على المجلس التنفيذي في دورته المقبلة. وفي حين تعذر الإعلان بشكل قاطع بأنه لن تكون هناك أي طلبات أخرى للحصول على تمويل في عام 2017، فقد أُبلغت اللجنة بأنه لا توجد خطط في الوقت الحالي لمثل هذا المقترح. وفي حالة وجود حاجة إلى موارد إضافية لخارطة الطريق المتكاملة، فإن البرنامج يمكنه استخدام المساهمات المتعددة الأطراف لتعزيز المؤسسي إذا لزم الأمر مع إبلاغ الأعضاء بذلك بالصورة المناسبة.

9- وسلطت اللجنة الضوء على مقترحات باستخدام وفورات دعم البرامج والإدارة دعما لخارطة الطريق المتكاملة، مؤكدة أن على البرنامج أن يكفل ألا تؤدي عملية إعادة ترتيب الأولويات هذه إلى الانتقاص من قدرته على الاستجابة لحالات الطوارئ. وأُبلغت اللجنة بأن الوفورات المتعلقة بالموظفين تمثل نحو 1 في المائة من ميزانية دعم البرامج والإدارة للموظفين، وتمثل جزءا من الإدارة العادية لميزانية دعم البرامج والإدارة. وبهذه الصفة، سيكون أثر ذلك على البرنامج كمنظمة ضئيلا.

10- وسلطت اللجنة الضوء أيضا على عملية إعادة ترتيب الأولويات التي أُجريت للوصول إلى الميزانية الإضافية، وطلبت توضيحا بشأن كيفية تحقيق ذلك دون التأثير بصورة معاكسة على مجالات أخرى. وأُبلغت اللجنة بأن إعادة ترتيب أولويات موارد الموظفين تعكس الطريقة الجديدة لممارسة الأعمال في إطار خارطة الطريق المتكاملة، بحيث يتم استبدال العمل المنجز في إطار هيكل إدارة المشروعات والبنيان المالي الحاليين بالعمل المنجز دعما لخارطة الطريق المتكاملة.

11- ولاحظت اللجنة الطلب من أجل المبادرة المؤسسية الحاسمة في إطار مبادرة الامتياز في إدارة التكاليف والبالغ 3.3 مليون دولار أمريكي في عام 2017، والموارد البالغة 1.5 مليون دولار أمريكي المعاد ترتيبها من حيث الأولوية التي ستخصص لخارطة الطريق المتكاملة في عام 2017. وبينما يعد الطلب الأول مطلباً لمرة واحدة، فإن الأخير يعد من الوفورات المتكررة لدعم البرامج والإدارة وسيكون متاحاً لإعادة البرمجة في خطة الإدارة (2018-2020).

12- إن اللجنة:

(أ) استعرضت الوثيقة المعنونة ضميمته إلى خطة البرنامج للإدارة (2017-2019) - استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة؛

(ب) ذُكرت بأن خطة الإدارة (2017-2019) التي كانت قد استعرضتها في دورتها الثالثة والستين بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 تضمنت مبلغاً إرشادياً قدره 15 مليون دولار أمريكي في عام 2017 لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة والاستثمارات غير المتكررة الأخرى؛

(ج) أيدت المخصص المقترح البالغ 13.5 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة، من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، من أجل: (1) تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة (8.2 مليون

- دولار أمريكي)؛ (2) مبادرات الامتياز في إدارة التكاليف (3.3 مليون دولار أمريكي)؛ (3) التقييم (1.5 مليون دولار أمريكي)؛ (4) الاستعداد (0.5 مليون دولار أمريكي)؛
- (د) لاحظت أنه بالإضافة إلى المخصص المقترح البالغ 8.2 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، فإن الموارد المالية الحالية البالغة قيمتها 22.2 مليون دولار أمريكي سيعاد ترتيبها من حيث الأولوية خلال عام 2017 من أجل تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، وأخذت علماً بالتأكيدات المقدمة من المانة بأن عملية إعادة ترتيب الأولويات هذه لن تؤثر على القدرة التشغيلية للبرنامج؛
- (هـ) لاحظت التحديث الذي أدخل على آلية تمويل الخدمات المؤسسية، وتطلعت إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن ذلك في إطار خطط الإدارة المقبلة؛
- (و) طلبت من الأمانة إدراج التفصيل الإضافي بشأن الزيادة في ميزانية خارطة الطريق المتكاملة الذي أتبع خلال الدورة في وثيقة المجلس التنفيذي ذات الصلة؛
- (ز) أشارت على المجلس التنفيذي، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي للبرنامج، بأن يوافق على الوثيقة المعنونة ضميمته إلى خطة البرنامج للإدارة (2017-2019) - استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

تحديث بشأن سياسة مكافحة التديس والفساد

13- استعرضت اللجنة الوثيقة المعنونة "تحديث بشأن سياسة مكافحة التديس والفساد" بعد إحاطة قدمها المفتش العام ومدير شعبة المالية والخزانة. ونظرت في الجهود التي بذها البرنامج لمكافحة التديس والفساد منذ موافقة مجلسه التنفيذي على سياسة مكافحة التديس والفساد المنقحة في يونيو/حزيران 2015، والتطورات الأخرى المتوقعة في عام 2017 وما بعده كجزء من التزامه بالتحسين المستمر بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

14- واشتمل التحديث على نظرة عامة على استجابة البرنامج لتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن "منع الغش [التديس] واكتشافه والتصدي له في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" الذي تضمن 15 توصية للمؤسسات. ولاحظت اللجنة أن البرنامج نفذ 13 توصية، وأنه سيجري تنفيذ تقييم لمخاطر التديس ووضع استراتيجية وخطة عمل لمكافحة التديس في عام 2017. كما يعترف البرنامج، في عام 2017، بإنشاء وظيفة لإدارة مكافحة التديس لاستكمال الأنشطة المستقلة التي يضطلع بها مكتب المفتش العام، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج تقييم مخاطر التديس.

15- وأشادت اللجنة بالبرنامج على التقرير، واعتبرت أنه جاء في الوقت المناسب وثرى بالمعلومات. ورأت أن جهود البرنامج الاستباقية للتصدي للتديس والفساد ستعزز الشفافية وتزيد فعاليته كمنظمة، وأعربت عن تقديرها لجهود البرنامج الرامية إلى زيادة وعي العاملين وتدريبهم بشأن الأخلاقيات ومسائل التصدي للتديس من خلال الدورات التدريبية الإلزامية والدورات الموجهة.

16- والتمست اللجنة توضيحات بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك بشأن ما إذا كانت زيادة نشاط التحقيق والكشف عن حالات التدليس تشير إلى تدهور في بيئة الرقابة؛ وبشأن اتساق بنود مكافحة التدليس في عقود البرنامج مع التشريعات الوطنية؛ وبشأن الحماية في الموقع للأفراد الذين يقدمون ادعاءات بوقوع مخالفات؛ وبشأن عرض معلومات إحصائية عن التحقيقات والاستعراضات الاستباقية للنزاهة في تقارير الهيئات الرئاسية؛ وبشأن عمليات الكشف المالي للعاملين الرئيسيين؛ وبشأن عمليات الفحص لتجنب تضارب المصالح بين العاملين؛ وبشأن العملية التي يبدأ من خلالها التحقيق في حالة وجود أدلة ظاهرة تفيد بحدوث تدليس.

17- وحصلت اللجنة على تأكيد بأن زيادة نشاط التحقيق والكشف عن حالات التدليس لا تشير إلى تدهور في بيئة الرقابة. عند النظر في الاستعراضات الاستباقية للنزاهة، وهي أداة مبتكرة لتقييم المخاطر أدخلت في سياسة مكافحة التدليس والفساد المنقحة لعام 2015،

- فإن اللجنة، أبلغت بأن هذه الاستعراضات يتم الشروع بها بشكل استباقي على أساس وجود شواغل طرحها مكتب المفتش العام أو الإدارة بشأن مخاطر تدليس محددة (مقارنة بالتحقيقات، التي تتطلب وجود ادعاء) وأنها تهدف إلى الكشف عن مخاطر التدليس والفساد وتخفيفها ودعم المديرين لتعزيز ضوابط مكافحة التدليس في مكاتبهم. وتم تجريب الاستعراضات الاستباقية للنزاهة في عام 2016 بخمسة استعراضات استخدمت منهجيات مختلفة لأغراض الاختبار؛
- تلقت اللجنة تأكيدات من المفتش العام بأن أي دليل ظاهر يفيد بوجود تدليس تم الكشف عنه في سياق أحد الاستعراضات الاستباقية للنزاهة يتم فحصه فوراً والتحقيق فيه بما يتماشى مع العمليات الرسمية لبدء التحقيقات وإجرائها؛
- تلقت شرحاً مفاده أن أية مخاطر أخرى بوقوع تدليس يتم تحديدها في أثناء استعراض استباقي للنزاهة تبحث من قبل الإدارة ومكتب المفتش العام لأغراض المتابعة؛
- أُبلغت أيضاً بأن مكتب المفتش العام قد أعد دليل للاستعراضات الاستباقية للنزاهة يشمل إجراءات تشغيل موحدة ويتم تحديده على أساس عملية الدروس المستفادة التي يجري تنفيذها في الوقت الحالي، وأن الإدارة تبحث الأسلوب الوليد لاستعراضات الاستباقية للنزاهة في عمليات المتابعة الناضجة القائمة لأنواع أخرى من الاستعراضات المستقلة؛
- أُبلغت بأنه من المتوقع تعميم أداة الاستعراضات الاستباقية للنزاهة في الربع الثالث من عام 2017.

18- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت الوثيقة المعنونة "تحديث بشأن سياسة مكافحة التدليس والفساد"؛
- (ب) ذُكرت بأنها كانت قد استعرضت سياسة مكافحة التدليس والفساد المنقحة في دورتها الثامنة والخمسين بعد المائة في مايو/أيار 2015 قبل موافقة المجلس التنفيذي للبرنامج عليها في دورته السنوية لعام 2015؛
- (ج) لاحظت ما أورده التقرير من تقدم محرز وأنشطة بشأن تنفيذ سياسة مكافحة التدليس والفساد وبشأن الحوكمة وإدارة المخاطر وبيئة الرقابة في البرنامج، ورحبت بذلك؛
- (د) أشارت على المجلس التنفيذي، وفقا للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي للبرنامج، بأن يحيط علما بالوثيقة المعنونة "تحديث بشأن سياسة مكافحة التدليس والفساد".

مسائل أخرى

تاريخ ومكان انعقاد الدورة السادسة والستين بعد المائة

- 19- أُبلغت اللجنة بأنه من المقرر عقد دورتها السادسة والستين بعد المائة في روما في الفترة من 27 إلى 31 مارس/آذار 2017.